

الفكر المتطرفي

أصوله وآليات نبذ امتداداته في المؤسسة التعليمية

نور الدين أرطبع

إن التطرف لغويا أو معجميا من فعل أطرف والتطرف، فابن منظور يقول: "قال شمر: أعرف طرفه إذا طرده ابن سيده. وطرف كل شيء منتهاه، والجمع كالجمع، والطائفة من طرف أيضا.. وتطرف الشيء: صار طرفا.. وفرس مطرف خالف لون رأسه وننبه سائر لونه.".

ومنه فالتطرف يكتسب معاني متعددة، وذلك حسب السياقات التي يرد فيها التنحي إلى جانب معين، أخذ موقع على أطراف فضاء محدد، جذور التطرف، وانطلاقا من كل الحركات التطرفية - الإرهابية، نشأت تعبيراً عن عدم رضاها بما وصلت إليه الحياة في كل ميادينها، وغالبا ما يتم ربط هذا السخط على الدولة بتبنيها القيم الغربية بالدرجة الأولى، لذلك يتم تحويل قوة الدفاع عن مجموعة من الحقوق إلى سلطة قوة هجوم على أسباب التدهور والتي تتجلى في نظرهم. في الوافد على الدولة التحكم الغربي). ويتضح بذلك، أن المسألة تبرز في مشكلة القيم.

بناء عليه، وجب الإيمان باستحالة دراسة قيمة معينة أو فهمها بمعزل عن القيم الأخرى، فهناك مدرج أو سقف هرمي تنتظم به القيم مرتبة حسب أهميتها بالنسبة للفرد أو الجماعة، وهنا نستحضر مفهوم النسق القيمي باعتباره "مجموعة القيم المترابطة، التي تنظم سلوك الفرد أو تصرفاته، وقيم ذلك غالبا دون وعي الفرد". فالتنشئة الاجتماعية هي العملية التي يكتسب الطفل من خلالها سلوكياته ومعتقداته ومعاييرها وقيمه. فالطفل حسب السكرتارية العامة للولايات المتحدة وقانون منع التطرف، تؤكد أنه عندما لا توفر المؤسسة التعليمية تعليما فعالا ويعتمد على وسائل توفر لهم مستقبلا والاستجابة لأسئلتهم المحيرة والمرتبطة بالصراعات والتوترات على الصعيد المحلي والعالمي، في حالة، لم تتوفر هذه الشروط فإن الفرد يتجه إلى مصادر معرفية أقل مصداقية.

إن الطفل يولد في إطار مجتمع له قيمه ومعايير ومبادئه الخاصة، وينتشر ب الطفل تلك المبادئ والقيم باعتبارها جزء وشرط من شروط الاندماج داخل المجتمع. إذن، لا يمكن الاعتماد على محدد أو مصدر واحد للتفسير اكتساب القيم لدى الفرد، إذ تتداخل المحددات الاجتماعية (الثقافة اللغة المستوى الاجتماعي السلوك) والسيكولوجية (العزلة الثقة بالنفس، غياب مرجعية..) والبيولوجية (النمو العقلي والجسمي السليمين) فيما بينها. وعليه، فعلى المؤسسة التعليمية توجيه السلوك الإنساني من خلال استحضار الأنا الأعلى، "والذي يعمل على كف دفعات " الهو" ذات الطابع الجسمي أو العدوانية وإقناع الأنا بإحلال الأهداف الأخلاقية محل الأهداف الواقعية والعمل على بلوغ الكمال".

إن للتطرف مفاهيم موازية من قبيل:

- الفكر المتطرف: هو فكر يقوم على التهديد والعنف وسياسة الإماءات لنشر مواقف وقناعات يظن أهلها أنها هي الصواب وما عداها خاطئ فكر تدميري، لذلك تخضع الجماعات المتطرفة لتدريب عسكري قوامه التضحية بالنفس بهدف نيل رضى الجماعة، علما أن هذه الأخيرة، تقوم بإلهاء وجداني يقوم على المدح والثناء والتشهير داخل الجماعة. ولن يتحقق هذا الدمج إلا بعد الاستمالة والتأكد من توفر شروط الفكر المتطرفي داخل بنية الفرد وسلوكياته، وهي غاية لا تظهر إلا بعد مراحل عدة.

- يدل التطرف على الوقوف في الطرف، أي الغلو في الأفكار والمواقف والأقوال؛ فقول المتطرف هو "الصواب الذي لا تحتل الخطأ، وقول غيره هو الخطأ الذي لا يحتمل الصواب." ومن خالفه في الرأي فهو جاهل مبتدع، ومن خالفه في السلوك فاسق عاص، فهو الناطق الرسمي باسم الحق."
- السلوك الانحرافيه: هو السلوك الذي لا يحترم المعايير السائدة في المجتمع، والذي يعتبر لدى العامة سلوكا شاذا ويتم استهجانها. ويقسم هذا السلوك بوجود خلل في التنظيم الاجتماعي. أما، نفسيا، فالشخص المنحرف، بار تكابه لفعل متطرف، فإنه يحس بالإخلاص والوفاء للمجتمع الذي ينتمي إليه.
- لقد أضحى التطرف سقما يهدد شرايين المجتمعات، والذي ما تزال تبحث له عن علاجات وقتية ولحظية للحد منه ومن انتشاره السريع. وكنتيجة لذلك، فهو نتاج خلل معرفي، يتزامن الاكثتاب وعدم الاستقرار.

أهداف الفكر التطرفي

- الاعتماد على الإقصاء، وذلك من خلال بناء معرفة جديدة وخاصة أو ايدولوجية جديدة؛
- نفي المعتقدات المعارضة من خلال العنف؛
- أحادية الفكر والمرجع: أي لا مرجعية للفرد خارج التطرف؛
- أبعاد سياسية، والتي تتجلى غالبا في نشر ثقافة الخراب والسيطرة؛
- الاعتماد على المشاعر التي تم بناء الفرد المتطرف على أسسها في معالجة القضايا.

إن للفرد المتطرف رغبة في "أن يكون من جنس آخر، حتى أنه يستند إلى حق فلسفي في أن يكون وحشا، أي شخصا لا يقتصر عدم إحساسه بعذاب الآخرين فقط، وإنما على عذابه الشخصي كذلك". ينبغي التنبيه إلى أنه في مرحلة الاستقطاب والتي تكون غالبا في مرحلة المراهقة، تكون بعض القيم "تتناقض أهميتها بتزايد أعمار المراهقين، كالتسامح، والطاعة، والأمن الأسري، والسلام العالمي".

وللتوضيح أكثر فإن "الذكور المراهقين أكثر اهتماما بالقيم المرتبطة بالقوى الجسمية، والسعي نحو الحصول على التقدير الاجتماعي في حين يعطي الإناث المراهقات أهمية كبيرة للقيمة الجمالية والصدقة".

إن الشخصية المتطرفة لها صفات متعددة من بينها:

- شديدة الحساسية، العناد الشديد، المعتقد الخاطئ.
- عدم التوازن النفسي، الانفعالية، القسوة.
- التهور، اللاتفكير...
- تسخير كل الإمكانيات المتاحة والممكنة لتحقيق هدف ما.
- الشك، الاتهام بدون دلائل.
- البناء الخاطئ للشخصية: دينيا، تربويا، نفسيا، اجتماعيا، عقليا.... ولعل هذا العامل يبرز غياب وتهاون المؤسسة التربوية في أداء وظيفتها ألا وهي تكوين مواطن صالح. ولا يقف الأمر عند حدود الشخصية فقط، بل امتد ليشمل البلدان الإسلامية، التي تقف في موقف محرج يتراوح بين الاستفادة من تقدم الغرب قدر الإمكان، في حين ينتابه موقف عدائي من القيم الغربية التي تعتبر اعتداء على مفهوم البلدان الإسلامية. ومن هنا برز مفهوم التناقض الأخلاقي، "لقد كانت التناقضات الأخلاقية موجودة على الدوام، ولكنها تعود إلى الظهور اليوم عبر التطورات العلمية". لقد طرحت كونية القيم إشكالات كبيرة وخصوصا بين الشرق والغرب، بدعوى امتلاك كل منظومة قيمها الخاصة لحد وصلت إلى تفريغ بعض القيم من معناها الحقيقي الفلسفي وشحنها بما يلاءم تصور ها وإيديولوجيتها القومية الخاصة. بينما، كل القيم كونية إنسانية، لأنها متصلة بالفطرة. لكن لا ينبغي أن يفهم ذلك، على أن القيم مطلقة، وإنما هي خاضعة، وذلك باستمرار، المجموعة كبيرة من المعطيات والمؤشرات منها: التكرار، والترابية، والتنشئة، والقانون والنظام، والجزاء والعقاب، إلى معطيات أخرى كثيرة ". أما أسبابه، فتعود إلى أن الفرد يحس

بالظلم واللاعدل والحق وتدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بفعل قلة فرص الشغل وتردي الاقتصاد، كما هناك عوامل أخرى:

- انعدام التواصل، الانسلاخ الثقافي، الإحباط.
- الضغوط النفسية، الفراغ التام والشامل.
- التذمر، والمعاناة، وانعدام الأمن، غياب الشفافية والمحسوبية.
- فساد الأنظمة السياسية، التناقض.
- غياب الحرية

يتضح إذن، أن الأسباب تتراوح بين الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي الديني (اللاتهام المتبادل بين الفرق والأحزاب بالكفر)، بمعنى أنه لا توجد صيغة محددة ومعينة لصناعة فرد متطرف، بل هو نتاج مجموعة من العوامل المتنوعة، المتروحة بين الشخصي وتأثيرات المحيط.

ثانياً، فالجماعات المتطرفة تستغل العوامل السابقة في استقطاب أكبر عدد ممكن من الأفراد، عبر توفير كل الإمكانيات المادية والمعنوية. وفي هذا الصدد نشير إلى دراسة عراقية تتحدث عن طرق نشأة التطرف والمتطرفين.

خطورة الفكر المتطرف

- إفساد القيم
- ضياع الشخصية
- تعزيز اللابإتثناء
- تجميد العقل
- تشتيت المجتمعات
- ضعف الاقتصاد
- انتشار السلوك الإجرامي والعلو الفكري بكل أشكاله
- التفسير الخاطئ

ختاماً، فالتطرف حالة من التعصب نتيجة عدم الاعتراف بالآخر، الذي هو عدو، التصلب/الجمود، إذ لإمكانه لغير فهم المتطرف؛ أي أنها حالة تسود جميع جوانب شخصية الفرد: العقل / الوجدان العاطفة/ مما يجعل تلك الشخصية تدعي الامتلاك المطلق للحقيقة. بتعبير آخر، الخروج عن المعتاد والسائد عبر أفكار جديدة ومعتقدات خاصة. ينبغي الإشارة إلى أنه لا يكمن تفسير التطرف علمياً، حتى وإن كان يدل على رفض التوجهات السياسية للقيم الديمقراطية والقانون.

ورغم هذه التعاريف، فإنه من الصعب الحسم في مفهوم التطرف بدعوى أن للتطرف معان عديدة وذلك حسب خلفيات المجتمعات وكذلك باختلاف المصالح بين الدول. إن المؤسسة التربوية، إلى جانب مؤسسات عديدة، رغم اختلاف النسب، تتحمل المسؤولية الكبرى في انتشار الفكر التطرفي، لكونها " مصنع الشعوب وتشكيل شخصياتهم ليصبحوا قوة عامة وقادة في المجتمع فبالترقية تنمي ثروات الشعوب المادية والمعنوية". مما جعل المؤسسات

التربوية لا تحقق رسالتها وبدلاً من القيام بدورها في تربية الأجيال على اعتبار أنها أصبحت وسائط للفكر المتطرف المتمثل في بث البغض والكراهية للطرف الآخر... الشيء الذي أدى إلى تراجع القيم الإنسانية والدينية والأخلاقية". وهذا يستوجب على المؤسسات التربوية متابعة هذه المتغيرات، والسلوكيات غير المرغوبة". دون أن ننسى أنه لا يمكن للمدرس أن يمرر ويكرس، مباشرة، مجموعة من القيم للمتعلم، بسبب توفر هذا الأخير على معاني خاصة لهم وبهم لتلك القيم.

إن التحديات الكبرى التي تواجه المؤسسة التعليمية ونظام القيم- الذي ما تزال المجتمعات اليوم تبحث عن مرجعية شاملة ومتكاملة لها أصول نظرية، وتطبيقات عملية، هي غياب التنسيق القيمي في البرامج وضعف الانسجام بين القيم في مادة دراسية معينة. أضعف، ضعف الشركات بين المؤسسة التعليمية ومحيطها الخارجي، مما يحد من تنزيل القيم على أرض الواقع. علماً أن "إن بناء القيم وتعليمها يقوم على قاعدة واضحة في الاقتناع، والاختيار الحر، وليس التلقين والحفظ، لأن القيم قضية صورية وجدانية متأصلة في النفس البشرية؛ لذلك يجب أن يكون تعلمها يستند على العاطف والوجدان، وليس العقل فقط". ما تزال القيم في النصوص التعليمية سطحية، خاصة ما تعلق منها بالقيم الدينية والوطنية ولعل السبب في ذلك هو العولمة الثقافية التي تحاول أن تقضي على خصوصيات الشعوب وتجعلها على نمط واحد"، زد على ذلك، أن المنظومة التربوية سارت، في شموليتها، وراء الفكر الغربي، غير مقتنعة بشخصيتها الأصلية، وبدأت في نفي قيمها وأسسها، باحثة عن قيم ومبادئ معولمة، ضاربة عرض الحائط خصوصيتها، والأكيد أن عصر العولمة عمل على تعطيل القيم بفعل تكاثرها وتمدها المستمر، إلا أن خطورة الأمر، تتجلى في قتل خصوصية القيمة داخل تجمع ما، محاولة منها لزرع قيمة مماثلة لكن وفق إيديولوجية معينة تختبئ داخل حوار الثقافات، كقيمة واهية، تمثل في أصلها عنفا دينيا طائفياً.

إن القيم تصبح سلبية في كل الثقافات، وفي كل السياقات عندما تستخدم كغطاء مريح من أجل تمويه المشاريع المضمرة والمدانة للسيطرة والاستغلال والحصول على امتيازات على حساب أولئك الذين لولا مساهمتهم لما كان لأصحاب السلطة شيء يستأثرون به" ٢٣٢. وبالحدوث عن الثقافات، يحضر مفهوم العالمية، ف"العالمي هو مالا يمكن أن نتحكم به، سواء اتخذ منحنى النظام أو الفوضى، حينها لا يعود الناس هم الذين يحكمون العالم وإنما العالم هو الذي يحكم الناس" ٢٣٣، وهذا نموذج من نماذج اللامفكر فيه (التطرف)- حسب محمد أركون- الممارس بدون وعي على الفرد عموماً، والمتعلم خصوصاً. بخلاف هذا الرأي، ف"لا يكمن الخطر الذي يترتب بنا اليوم، كما يقول البعض، في صدام الحضارات، وإنما في غياب القيم التي نتقاسمها فيما بيننا".

تعد مهمة اختيار النصوص الدينية والعلمية ودمجها في المناهج الدراسية من أصعب المهام على الإطلاق؛ إذ تستوجب شروطاً محددة أولها مراعاة غايات المجتمع. لكن وجب أن تكتنف ما يلي:

- حل المشكلات؛

- التعلم الجماعي؛

- التجارب القائمة على المشاريع؛

- استعمال القصص؛

- الحوار عبر تضمين موضوع التعليم؛

-المسؤولية؛

دائرة الزمن: تقوم على مشاركة الأفكار والأحاسيس من وضعية عادلة ومن شروطها:

*أخذ المبادرة في الحديث؛

*الاستماع والإنصات باهتمام؛

*الاحترام؛

*عدم المقاطعة؛

* عدم إصدار التعليمات السلبية؛

* عدم إصدار التعابير العنصرية؛

سبل إرساء الممارسة الديمقراطية داخل الخطاب التربوي الممنهج

إن أبرز ما يهدد التواجد الديمقراطي في ميدان التربية، وخصوصا في دول العالم الثالث، أنها مجتمعات لم تقدر، طيلة مسارها التاريخي، أن تنتج أبسط معاني الديمقراطية، وإنما اكتفت بتنمية التخلف والفشل على كل الجبهات. هذه التنمية المشوهة نتج عنها الإيمان بالاستقلال، والذي هو شكلي بالدرجة الأولى. وبه لا يمكن الحسم أو القول بأن الحقل التربوي ديمقراطي، في الوقت الذي يسود التخلف واللامتساواة شرايين المجتمع نفسه.

أولا، تستدعي الممارسة الديمقراطية كفايات أساس، تتجلى في الاستقلالية، وطرح الإشكالات والأسئلة، بالموازاة مع النقد، والتفاوض، والمناقشة... لكن، واتصالها، ببنية العقل العربي القائمة على الطاعة والخضوع، تتعدم فرصة قيام هذه الكفايات لكونها تهدد السلطة. وهو الأمر الذي يجعلها تبحث في مناخ اللاعقل، بالنسبة للسلطة أو للشيخ، وحتى المعلم على حد سواء، والذي يمثل أبسط معاني التسلط، فهو لا يحبذ المتعلم المشكك في المعارف والخاضع إياها للمساءلة. بجانب ذلك، وجب تحديث مناهج التعليم: جعل مضامين ثقافة حقوق الإنسان المرجع الأساس. ثانيا، وكما تم الإشارة إلى ذلك سلفا، أن الثقافة الديمقراطية لا يمكن أن تنشأ أو تربي في النشء في إطار مؤسسة لا ديمقراطية. وهكذا فإن إعادة ديمقراطية المؤسسة التربوية يفرض من بين ما يفرضه، عقلنة وترشيد أشكال السلط التربوية البيداغوجية والإدارية، وأنماط التقويم والتوجيه، وإتاحة فرص المشاركة والمبادرة واللامركزية، ودعم أساليب اتخاذ القرار الفردي أو الجماعي وتبديل مختلف العلاقات والتبادلات والممارسات الخ، وجعلها متوافقة مع دلالات حقوق الإنسان.

وبالموازاة مع ذلك، وجب تعزيز دور مختلف المؤسسات الاجتماعية الموازية، أو "المدارس الموازية" مثل النادي، والجمعية، والنقابة، والحزب، ووسائل الإعلام والاتصال والتواصل... ومنه فوضعية تلك المدارس الموازية يجب أن تخضع للمأسسة، بعيدا عن الاختلاف والتضارب في الأهداف والتوجهات، إلا ستضع المستقبل في تيه معرفي قد يستغل في سلك منحى الانحراف والتطرف. ويمكن، في هذا الباب، تقديم نموذج حول الأحزاب السياسية، أو المدرسة الموسمية؛ إذ تقف أعمالها وأنشطتها بمجرد إعلان نتائج الانتخابات، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل، كثيرا ما تضرب عرض الحائط وتجهز على العديد من مكتسبات المؤسسات الأخرى (معاني الديمقراطية)، حيث تلجأ في حملاتها الانتخابية إلى أساليب وتقنيات تقصد العملية الانتخابية خاصة، والمجتمع والفرد عموما، ومنها: التزوير. تصفيات حسابات الرشوة. التشويه. الكذب... وهي صفات تنافي السلوك الديمقراطي والواعي. وقد يستمر الأمر إلى إنتاج صراعات تورط الفرد بدعوى أنها ضرورة حتمية وجب الانخراط فيها بغاية إحلال وتكريس ثقافة الديمقراطية والمبادئ السامية والقيم المثلى.

لا يمكن أن تتحقق الديمقراطية، وفق المبدأ أعلاه، إلا إذا تم القيام بنقد شامل ومراجعة كاملة لكل ما يندرج تحت بساط الديمقراطية من مفاهيم ونماذج وتجارب ونظريات وأطر مرجعية عملية تسمح ببناء نظرية محلية حول الديمقراطية، ولكي لا تكون نظرية مستعربة ومتعالية عن الواقع الذي تمثله، إن سلبا أو إيجابا، وتسعى إلى تفسيره وعلاجه وتوجيهه نحو المسار التنموي - الديمقراطي. كما تستوجب الأمر:

وجود المناخ الديمقراطي: لا يمكن تفعيل الخطاب الديمقراطي وآدابه في محيط يسوده التنافر والعداوة والعنف والتسلط. وكلما سادت هذه الأساليب انعدمت فرص الممارسة الديمقراطية، وبرزت معالم التطرف؛

التوعية والتوجيه الديمقراطيين: إن من وظائف المؤسسة التعليمية - التربوية هي توعية مجتمع المؤسسة المتعلم بالدرجة الأولى، وقيادته نحو الديمقراطية كأسلوب فعال لحل المشكلات التي تواجهه داخل وخارج المجال التعليمي؛

الاعتراف بالآخر: إن مسألة الاعتراف بشكل عام بالذات، وبالأخر من أهم خصوصيات الفعل / السلوك الديمقراطي، فالاعتراف يخالف التسامح المتعالي-المزيف؛ لأن الاعتراف يستوجب معرفة الآخر مبنى ومعنى. تربويا، فمكونات المنظومة، مثلا، تقتصر على معرفة بعضها البعض من حيث المهام فقط؛

مضامين ديمقراطية: السلوك الديمقراطي أس نظرية متضمنة في المعرفة المقدمة لمجتمع المؤسسة، والذي تتبناه الدولة، ولعل الكتاب المدرسي هو المجال الخصب الذي تفرغ فيه الأفكار، والمعتقدات، والقدرات، والأيديولوجيات، والممارسات.... وفي ارتباطها بالديمقراطية، فهذه العملية تحتاج إلى معارف وكفايات وأفكار ومعتقدات ديمقراطية، ولهذا فأول مصدر ينبغي أن يلجأ إليه المضمون الديمقراطي هو حقوق الإنسان، فالمضمون التربوي الديمقراطي ملزم ببث المعارف الأساسية لحقوق الإنسان وتكريس ثقافة احترامها وحمايتها؛
ختاماً، إن تبني وتنمية الممارسة الديمقراطية في حقل التربية يستوجب من السياسة التعليمية:

- * تحرير التعليم والمعرفة عبر تعديل المناهج والمفاهيم؛
 - * إلغاء التفاوت التربوي الاجتماعي: بين المجال الحضري والقروي، بين الوسط الفقير والغني، بين الجنسين، من حيث العرق أو اللون.....
 - * التزام الموضوعية والحياد في تقديم المعارف والمهارات، دون توجيه أو تأثير؛
 - * الابتعاد عن الأحادية المعرفية-التربوية-السلطوية-المجتمعية، وإحلال النقاش وحسن الإصغاء والبناء والتعاون محلها.
- بمعنى آخر، فإن قيام التربية الديمقراطية في المؤسسة، الرامية نحو النجاح والتغيير، وتفادي بعض الأخطار، لكونها هي المسؤولة عن بروزها، وجب أن تكون:

1. مجانية
2. عمومية
3. علمانية
4. إجبارية

التربية والديمقراطية وتحديات التحول الحضاري

في البداية، وجب الإيمان بحقيقة مطلقة، مفادها أن الفكر المستورد هو فكر غير وظيفي. من جهة أخرى تظهر العولمة أو حضارة الموجة الثالثة، أو ثورة "الأنفوميديا". هي تسميات كثيرة لكنها تحيل على تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمعرفة. إن هذا الوافد الجديد، تجاوز جعل العالم قرية صغيرة، إلى فضاء سبير نطقي يتسم بالسرعة وبالاختزال الزمانية والمكانية، ما يسمح بوحدة القيم والأفكار والسلوك والسلع المادية واللامادية.

وإذا أمعنا النظر في هذا الوصف المعقد من منظار الديمقراطية، فإن الحقيقة الثانية التي لا يمكن نكرانها، هي أن المتحكم في زمام هذا الفضاء يفرض ويكرس قيمه ومقوماته في كل الحقول المجتمعية: اجتماعية-اقتصادية-تربوية-سياسية-دينية. وبالتالي التأثير على القوة البشرية، والتي ستساهم، بلا شك، في إحداث متغيرات جديدة ومؤثرة على تلك البنيات السالفة الذكر (الهيمنة).

من هذا الجانب، تبرز أولى علامات اللاديمقراطية الدولية، من خلال استحضار مفهوم المجتمع المتقدم والسائر في طريق النمو ودول العالم الثالث، لتتولد، داخل هذه اللاديمقراطية، العلاقة الخلدونية التابع والمتبوع. وبسبب هذه التبعية لم ولن يتمكن الصنف الثاني والثالث من الاستفادة الحقيقية من ثمار ذلك الفضاء، تحت حجة غياب أرضية التفعيل. وقد ترتب عن هذا الوضع، وفي ظل التبعية، مظاهر التخلف والتهميش، والعمل بمسلكين (الازدواجية السلبية). بناء على هذه الصورة، تولدت ثنائية جديدة، لاديمقراطية هي الأخرى، وهي المركز والهامش، تحتكم إلى الأدوار والمواقع وقوانين اللعب الاقتصادي-التكنولوجي، والسياسي-العسكري... كلها معطيات تشكل مقياس التنمية والتقدم لفئة معينة، وتحديات وإكراهات لفئة أخرى.

إنه من السهل الانتقال من دونية التبعية ومن قهرية الهامش إلى المركزية، وذلك بخطوة واحدة تتجلى في الاستثمار المعقلن للرأسمال البشري، هذا الاستثمار الذي تلعب فيه التربية دورا محوريا، من خلال عملية التأهيل التي تقوم بها. انتقال لن يقع إلا بوجود مشروع تربوي، وليس نظرية أو فلسفة فقط، قائم على الديمقراطية والتوزيع العادل للخبرات والمهارات والقيم... لتكون بذلك التربية دعامة ونواة الإصلاح والتغيير المجتمعي-الحضري.

بما أن العولمة أضحت حتمية تاريخية واجتماعية وتربوية، فلا مجال لاستحضار أخطارها وعقدها، وإنما محاولة الاستفادة من إمكاناتها وتموضعها في العالم تربويا. فهي، اليوم، " تركت تأثيرا عميقا وواسعا على شتى جوانب الحياة الاجتماعية، وباتت تتحدى جميع عناصر التعليم والتربية. فالعولمة تهدف إلى تقويض الحدود".

ومنه يتولد مفهوم المدرسة المتعولمة، وهي "تلك المدرسة التي تتطابق مع القيم والعلوم والسلوكيات المتنقلة من المجتمع العالمي". شريطة أن تكون هنالك ديمقراطية أنظمة التربية والتعليم: الخبرات والمهارات.

من المفارقات الكبرى والصارخة، وفي سياق الثورة المعرفية، هي أن دول الصنف الثاني والثالث هي الأكثر إنفاقا على مجال التربية والتعليم، لكن ورغم ذلك، فهي ظلت تابعة وهامشية. ومن أسباب هذا الفشل هو انعدام التكامل الإصلاحي بين القطاعات المجتمعية. وعلى هذا الاعتبار، وتذكيرا ببعض ما سبق، فالإصلاح الديمقراطي لن يتأسس إلا في وجود رؤية واضحة وسياسة تربوية بينة المعالم تتصف بالاستقلالية والتجدد والمراجعة الدائمة.